المحاضرة الرابعة

مفهوم الحقوق والحريات عند الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام

إن مفهوم الحرية عند الخليفة علي رضي الله عنه أوسع وأعم نستدل بذلك من اقواله وحكمه ، ثم بما نستنبطه من دستوره العام الذي نرى منه وجوهاً في معظم أقواله وعهوده ووصاياه لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حر اً) ٠ فأنظر كيف توجه الإمام (ع)بقوله إلى من يريد أن يثق بنفسه ويستشعر روح الحرية ومعناها ٠ إن الإمام (ع) يقرر ان الحرية عمل وجداني خالص ، ملازم للحياة التي ترسم بذاتها الخطوط والحدود والمعاني ، لأنها نابعة من الذات لا تلقانية ولا خارجية ٠ وهي إذا كانت كذلك فليس لأحد ان يكره الآخر أو يجبره في هذا النطاق من أجل توطيد العلاقات الاجتماعية على أساس من العدالة والمساواة

أن المتتبع لحياة الإمام علي (ع) في إدارته للحكومة الإسلامية آنذاك، يجد أنه حاول أن يجسد من الناحية العملية القيم والمبادئ التي جاء بها الإسلام كدين سماوي، وفق ماورد عنه من قيم ومباديء منها

١. الحرية العنوان الأول للإنسان: يقرر الإمام علي (ع) أن هناك عنوانين بارزين للإنسان، هما الحرية والعبودية، والحرية هي الأصل، والعبودية فعل طارئ، ولا يتمكن الإنسان أن يجمع بينهما في حياته، فهو إما أن يختار الأصل الذي أوجده الله عز وجل له، وإما أن يختار العبودية التي نهى الله عز وجل عنها. فالأمام على (ع) يؤمن أن الأصل في الإنسان الحرية، ويدعو الإنسان إلى التمسك بها، ورفض العبودية لغير الله عز وجل، فيقول (لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حرا).

وجاء جانب من ذلك في بيانه لحقيقة مفهوم الحرية والعبودية من خلال خطبه وحكمه الرائعة، وذلك في التفاتة شمولية لمفهوم الحرية، خلاصتها أن الحرية الحقيقية لا تأتي إلا من خلال العبودية الحقيقية لله وحده. فبمقدار ما تتقدم في هذا الاتجاه، بمقدار ما تحرر نفسك من كل ما يستعبدك.

٢. الشعب عماد السلطة: صنف الإمام علي (ع) المجتمع المسلم إلى صنفن هما عامة أفراد الأمة، وخاص من أصحاب المناصب والثروات ، وقد وضع الإمام

عامة الناس أي الأمة في مكانة أسمى من الخاصة، وجعل العامة من الشعب هم عماد الأمة، ومصدر قوته،

٣. لابد من حكومة تسيس أمور البلاد: إن الإمام علي عليه السلام بين أنه لا بد من وجود أمير تناط به مصالح البلاد والعباد، وذلك لأن العنصر الأساس في مجال الحكم هو توفر قوة قادرة على استقرار الأمن والتوازن الاجتماعي، يعني متى ما توفرت قوة قادرة على حفظ الأمن والاستقرار والتوازن الاجتماعية بين المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية فلها عرش الحكم وحكمها نافذ وصلاحيتها مشروعة،

٤. نظام الحكم نظام دستوري: الحكومة الإسلامية لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة، فليست هي حكومة مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برايه، عابثا بأموال الناس ورقابهم، فالرسول (ص) وامير المؤمنين علي (ع) وسائر الأئمة ما كانوا يملكون العبث بأموال الناس ولا برقابهم، فحكومة الإسلام ليس مطلقة إنما هي حكومة دستورية بمعنى أن القائمين بالأمر يتقدون بمجموعة الشروط والقواعد المبينة في القران والسنة، أي أن يكون الحكم على طبق دستور معين، وهو دستور القرآن الكريم والسنة النبوية. وأن يكون للحاكم أوصاف منسجمة مع كونه مطبقًا للدستور الإسلامي.

٥. الحقوق السياسية حقوق متبادلة: تعد العلاقة بين الحاكم والمحكوم من أعقد العلاقات بين بني البشر؛ فالحاكم بيده أمور الناس ومقدرات البلاد، والمحكوم له حقوق وحريات ينبغي أن يحصل عليها، كما أن الحاكم كحاكم له حقوق على المحكوم، والمحكوم عليه واجبات ينبغي أن يؤديها للحاكم.

ومن هذا المنطلق؛ يدعو الإمام الوالي (الحاكم) إلى حفظ حقوق الرعية (الشعب) كما يدعو الشعب إلى حفظ حقوق الحاكم، وأن يؤدي كل منهما حق الآخر، فان في ذلك صلاح الوالي والرعية، فيقول عليه السلام: (حقّ الوالي على الرّعيّة، وحقّ الرّعيّة على الوالي فريضة فرضها الله سبحانه لكلّ على كلّ، فجعلها نظاما لألفتهم، وعزّا لدينهم، فليست تصلح الرّعيّة إلاّ بصلاح الولاة، ولا تصلح الولاة إلاّ باستقامة الرّعيّة؛ فإذا أدّت الرّعيّة إلى الوالي حقّه، وأدّى الوالي إليها حقّها عزّ الحقّ بينهم، وقامت مناهج الدّين، واعتدلت معالم العدل، وجرت على إذلالها السّنن، فصلح بذلك الزّمان، وطمع في بقاء الدّولة، ويئست مطامع الأعداء؛ وإذا غلبت الرّعيّة واليها أو أجحف الوالي برعيّته اختلفت هنالك الكلمة وظهرت معالم الجور وكثر الأدغال في الدّين، وتركت محاجّ السّنن، فعمل بالهوى، وعطّلت الأحكام، وكثرت علل النّفوس، فلا يستوحش لعظيم حقّ عطّل، ولا لعظيم باطل فعل! فهنالك تذلّ الأبرار وتعزّ الأشرار).

٦. المشاركة السياسية واجب على الجميع: يحث الإمام علي عليه السلام الناس جميعا إلى المشاركة السياسية في بناء الدولة ومؤسساتها، فكما أن الدولة ملك للجميع فان إصلاحها واعمارها واجب على الجميع أيضا، ولا ينبغي ترك مؤسسات الدولة ومرافقها لفئة من دون فئة،

٧. الأحزاب السياسية والمعارضة السلمية: أتاح الإمام علي عليه السلام حرية التعبير السياسي لجميع أبناء المجتمع الإسلامي،

٨. إقرار حقوق الأقليات الدينية: المشمولون بهذا الحقّ هم المعاهدون من أهل الذمّة، فهؤلاء هم من رعايا الدولة الإسلامية، وهم سواسية لا يختلفون عن المسلمين في الحقوق الاقتصادية والحقوق الشخصية، وكان أهل الذمّة يحظون برعاية أمير المؤمنين (عليه السلام) في فترة حكمه، ولم ينسَ أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يُوصي عامله على الخراج: (ولا تمسّنَّ مال أحدٍ من الناس، مُصَلّ ولا معاهدٍ، إلاّ أن تجدوا فرساً أو سلاحاً يُعدى به على أهل الإسلام) فالمعاهد الملتزم بقوانين الدولة الإسلامية هو بحكم المُسلم في ضمان حقوقه وممتلكاته وصيانتها.

وهذه بعض من أقوال الإمام علي (عليه السلام) في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة ٠

١- لا يسعنا أن نعطي امرأ أكثر من حقه ٠

٢ لا تكن عبد غيرك وقد جعلك الله حراً ٠

٣ والله إني لأعترف بالحق قبل أن أشهد عليه ٠

٤ كل إنسان نظير لك في الخلق ٠

٥ أحبب لغيرك ما تحب لنفسك ، واكره له ما تكره لها ٠

رسالة الحقوق للإمام زين العابدين عليه السلام

ترك الإمام زين العابدين (عليه السلام) شيئاً مهماً جداً لكل الأجيال وهي (رسالة الحقوق)، هذه الرسالة العظيمة التي يتحدث فيها الإمام (عليه السلام) عن الحقوق المهمة للناس، وعن ثقافة الحقوق قبل أن يتحدث العالم عن وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م بمئات السنين مما يوضح لنا الرؤية العميقة للإمام السجاد (عليه السلام) عن حقوق الإنسان.

وتعد رسالة الحقوق للإمام السجاد من أهم الآثار التي وصلت إلينا بعد الصحيفة السجادية، حيث يبين فيها الإمام (عليه السلام) وظائف الإنسان وواجباته تجاه الله سبحانه وتعالى، وتجاه نفسه والآخرين، وقد ذكرها ابن شعبة الحراني في كتابه (تحف العقول) وهي عبارة عن خمسين حقاً وعلى رواية الشيخ الصدوق في كتابه (الخصال) واحد وخمسين حقاً.

إن الإمام السجاد (عليه السلام) يعد مؤسساً لثقافة حقوق الإنسان، فهو أول من وضع رسالة لحقوق الإنسان قبل أربعة عشر قرناً من الزمان، وذلك لإدراكه أهمية احترام حقوق الإنسان، وأنها تشكل المنطلق لبناء نظام اجتماعي متماسك، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان سلامة العلاقات الفردية والاجتماعية في إطار من الاحترام المتبادل، والتسامح تجاه الآخر، والقبول بالرأي المخالف ومن الحقوق الواردة في الرسالة حق الخالق والمخلوق وحقوق الاعضاء وحقوق الافعال وحقوق الائمة وحقوق الرعية وحقوق عامة الناس

وثيقة الماكناكارتا

س/ ماذا نعني بالماكناكارتا

ج/ الماكنا كارتا كلمتان لاتينيتان ، معناهما في العربيّة العهد الأعظم وثيقة الماگنا كارتا Magna Carta هي أول وثيقة دستورية في التاريخ ، وهي وثيقة ملكية بريطانية التزم فيها الملك جون بالقانون الإقطاعي والمحافظة على مصالح النبلاء في عام ١٢١٥م ، وتُعدُّ معلمًا بارزًا من معالم تطوّر الحكومة الدستوريّة في بريطانيا. وانتفعت بها معظم البلاد الغربية في القرون اللاحقة، لأن كثيرًا من الأقطار الديمقراطيّة اتبعت نهج القانون الإنجليزي في إنشاء حكوماتها.

وبمقتضى هذا العهد أُجبِر الملك جون على أن يمنح الأرستقراطية البريطانية كثيرًا من الحقوق، بينما لم ينل المواطن البريطاني العادي من الحقوق غير النُّزر اليسير. أجبر النبلاء الإقطاعيون الملكَ على الموافقة على الماگنا كارتا في عام ١٢١٥. ووقع هذا الحدث التاريخي في منطقة رِنميد، وهي سهل ممتد على طول نهر التايمز يقع جنوب غربي لندن. ويوجد هناك نصب تذكاري تخليدًا لذكرى هذا الحدث.

ومن الخطأ القول بأن وثيقة الماكنا كارتا كفلت الحريات الفرديّة لجميع الشعب ، ففي القرون اللاحقة، أضحت نموذجًا يحتذى بالنسبة لأولئك الذين طالبوا بإقامة حكومات ديمقراطية وكفالة الحقوق الأساسية لكل مواطن. أما في الوقت الذي صدرت فيه، فكانت أهميتها الكبرى في إخضاع الملك لحكم القانون، وكبح جماح السلطة المطلقة.